مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (07) /العدد (2)، ديسمبر 2020، ص.ص:81-100

مدينة طنجة: سياق التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة وأثر ذلك على الوضع السوسيو اقتصادي لضواحيها

Tangier: the context of rapid career and demographic transformations and the impact on the socio-economic situation of its suburbs

محمد الحدادي*[1]، إلياس أردة[2]

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، haddadi.tanger@gmail.com

[2] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، Ilyass.arada@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/09/23 تاريخ القبول:2020/10/30 تاريخ النشر :2020/12/15

الملخص:

أصبحت مدينة طنجة بمجالها الجغرافي وحجمها الديمغرافي مختبرا لمختلف الدراسات والأبحاث السوسيواقتصادية. فمجالها الشاسع 129,5 كلم^2 بمعدل كثافة 5232 ن/كلم^2، وعدد سكانها 947.952 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، وارتفاع النموالسكاني4.5% سنويا والهجرة المكثفة في اتجاه المدينة خاصة نحو الأحياء الشعبية بمقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة... عوامل فرضت التحول في تنظيم المجال لمختلف الوظائف الحضرية التي سيطرت عليها الخوصصة، وتحرير الاقتصاد وانفتاحه على السوق بهدف الاندماج في سوق العولمة، إضافة إلى العنصر الاقتصادي حيث هيمنة الاقتصاد غير المهيكل، والتغيير الذي طرأ على المجال الإداري، حيث أصبحت الجماعات الترابية مؤهلة لمنافسة الحكومة في تقرير المشاريع الخاصة بالتراب الجماعي. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه التطورات التي فرضتها هذه المكانيزمات الجديدة: ما مدى تأثير هذه التحولات على المجال الحضري لمدينة طنجة؟ فكلما كان التغيير في اتجاه عادات استهلاك المواطنين القاطنين بهذا المجال، كلما كان تأثير ذلك واضحا على المجال الحضري. المجال الذي يعرف اليوم أزمات حضرية معقدة ومتشابكة وشبه ركود في مجال التنمية، زاد من تعقيدها انتشار وباء COVID19 الذي سيعمق الأزمة السوسيواقتصادية للسنوات المقبلة خاصة بالمدن الحضرية المليونية كمدينة طنجة وخاصة في أحيائها ذات الكثافة المرتفعة اهمها أحياء مقاطعة بني مكادة ومقاطعة الشرف مغوغة.

الكلمات المفتاحية: مدينة طنجة، التحولات الوظيفية، الديمغرافية، السوسيو اقتصادي، الضواحي.

تصنيفات JEL: (Q2,Q3,R1)

Abstract:

The city of Tangier, with its geographical area and demographic size, has become a laboratory for various socio-economic studies and researches. Its vast area is 129.5 km2 with a density of 5,232 n/km, a population of 947,952 according to the general population and housing census 2014, high population growth 4.5% per year and intensive migration towards the city, especially towards the popular neighborhoods of Beni Makada and Meghogha. Factors that have forced the shift in the organization of the field for the various urban jobs dominated by privatization, the liberalization of the economy and its openness to the market in order to integrate into the market of globalization, in addition to the economic component where the unstructured economy dominates, and the change in the administrative sphere, where municipalities have become qualified to compete with the government in deciding projects on collective territory. The question that arises in the light of these developments imposed by these new places is: How will these transformations affect the urban area

* المؤلف المرسل

of Tangier? The more the change in the consumption habits of citizens living in this area, the more visible the impact on the urban area. The area, which today is known as complex, interlocking and semi-stagnant urban crises in the field of development, has been further complicated by the spread of the COVID19 epidemic, which will deepen the socio-economic crisis for the coming years, especially in the millions of urban cities such as Tangier, especially in its densely populated neighbourhoods, the most important neighborhoods of Beni Makada and charf Mghogha.
Keywords : Tangier, career transformations, demographics, socioeconomics, suburbs.
JEL Classification Codes: (Q2,Q3,R1)

مقدمة

عرفت مدينة طنجة تحولا كبيرا على الصعيد السوسيو اقتصادي أثر في تنظيم المجال لمختلف الوظائف الحضرية التي سيطرت عليها الخوصصة، وتحرير الاقتصاد وانفتاحه على السوق بهدف الاندماج في سوق العولمة، إضافة إلى التغيير الذي طرأ على المجال الإداري، حيث أصبحت الجماعات الترابية مؤهلة لمنافسة الحكومة في تقرير المشاريع الخاصة بالتراب الجماعي. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه التطورات التي فرضتها هذه المكانيزمات الجديدة: ما مدى تأثير هذه التحولات على المجال الوظيفي الحضري لمدينة طنجة وضواحيها؟

فالتحولات التي تشهدها المدينة وضواحيها رغم اختلاف العناصر المتداخلة في الزمان والمكان (تحرير الأسواق + الخوصصة + المضاربة والتهافت على العقار + تدخل الدولة ومنافستها للجماعات الترابية...)، فإن ذلك سيقودنا للحديث عن نقط أساسية، وإن كان ظاهرها منفصلا، فإنها في العمق مرتبطة بعضها ببعض وتشكل بالتالي موضوعا شاملا ومعقدا على المستوى السوسيو اقتصادي، ويقودنا للحديث عن موضوع الدراسة: التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة وأثر ذلك على الوضع السوسيو اقتصادي لضواحيها، حيث تحولت وظيفة المدينة بشكل سريع، إذ تركز الثقل الاقتصادي والديمغرافي بالضاحية الجنوبية للمدينة بأحياء مقاطعة بني مكادة: العوامة، حي ببر الشفا، حي الحداد، حي بن ديبان. وحي بن كيران وحي الزفري (حومة الشوك) بمقاطعة الشرف مغوغة.

فمقاطعة بني مكادة تعرف اليوم أكبر تركز سكاني بمدينة طنجة إن لم نقل في جهة طنجة –تطوان – الحسيمة، وهي أحياء أثرت سلبا على جمالية الفضاء العام الذي أصبح شبه مشوه نتيجة الاستغلال المكثف لنشاط القطاع غير المهيكل وخاصة منه التجارة غير المهيكلة.

الدوافع الموضوعية: يتمثل الدافع الموضوعي في البحث عن المكانيزمات التي تساعد على هذه التحولات السريعة التي تعرفها المدن الكبرى بحجم مدينة طنجة خاصة بالأحياء الهامشية التي استقطبت أفواجا من المهاجرين الذين ساهموا في انتشار السكن غير المهيكل يوازيه قطاع اقتصادي غير المهيكل من خدمات وتجارة مما أثار فضولنا للبحث في هذا الإشكال وبعض الأسباب الكامنة وراء تضخم وتفاقم الظاهرة واقتراح بعض الحلول الملائمة للتخفيف من حدتها مقتنعين بأن هذا الإشكال أصبح في حاجة ماسة إلى البحث عن حلول له وفق مقاربة تشاركية محلية مندمجة.

1. تقديم مجال الدراسة وإشكاليته:

تعد مدينة طنجة من أهم الحواضر المعروفة في المغرب منذ القرن السادس قبل الميلاد، تداولت على حكم المدينة أجناس عديدة، فكانت مرفأ ومعبرا تجاريا قرطاجيا فينيقيا كما كانت أشهر وأبرز المدن الرومانية. تمتعت في ظل حكم الرومان بمنزلة خاصة حيث أصبحت قاعدة بلاد المغرب وأم مدنه فكانت تحظى بحقوق المدينة الرومانية، وفي فترة الحكم العربي الإسلامي كانت حسب تعبير روض القرطاس: هي قاعدة بلاد المغرب وأم مدنه. قال عنها الحسن الوزان " وما زالت طنجة مدينة متحضرة شريفة مأهولة بأحسن العناصر من السكان..." ومن نفق الاحتلال الأجنبي ظهرت أخرى، طنجة جديدة في عالم جديد، عالم سيطرة أوربا، فاستطاعت مرة أخرى أن تتكيف مع التطور إذ أصبحت هي العاصمة الديبلوماسية وميدان للاحتكاك اليومي بكبريات الدول المتقدمة وبوابة لواردات الحضارة العصرية بحيث كان الناس في بقية المغرب ينتظرون البضاعة المجلوبة من طنجة بلهف وشوق.

لقد أقيمت المدينة على ربوة بالقرب من الميناء الذي ينفتح على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ويعتبر وسيلة للربط بين إفريقيا وأروبا والربط بين المدن الساحلية والمدن الداخلية. عرفت المدينة ازدهارا في ميدان العمران والتجارة والملاحة البحرية كغيرها من المدن الساحلية، كانت المدينة محاطة بسور له أبواب تشكلت داخله منظومة حضرية متكاملة حيث الأحياء السكنية ودور العبادة ونوافير الماء والأسواق وأنشطة التجارة والحرف التقليدية إضافة إلى مباني الإدارة (الخريطة رقم: 1).

الخريطة رقم 1: التقطيع الإداري لمدينة طنجة

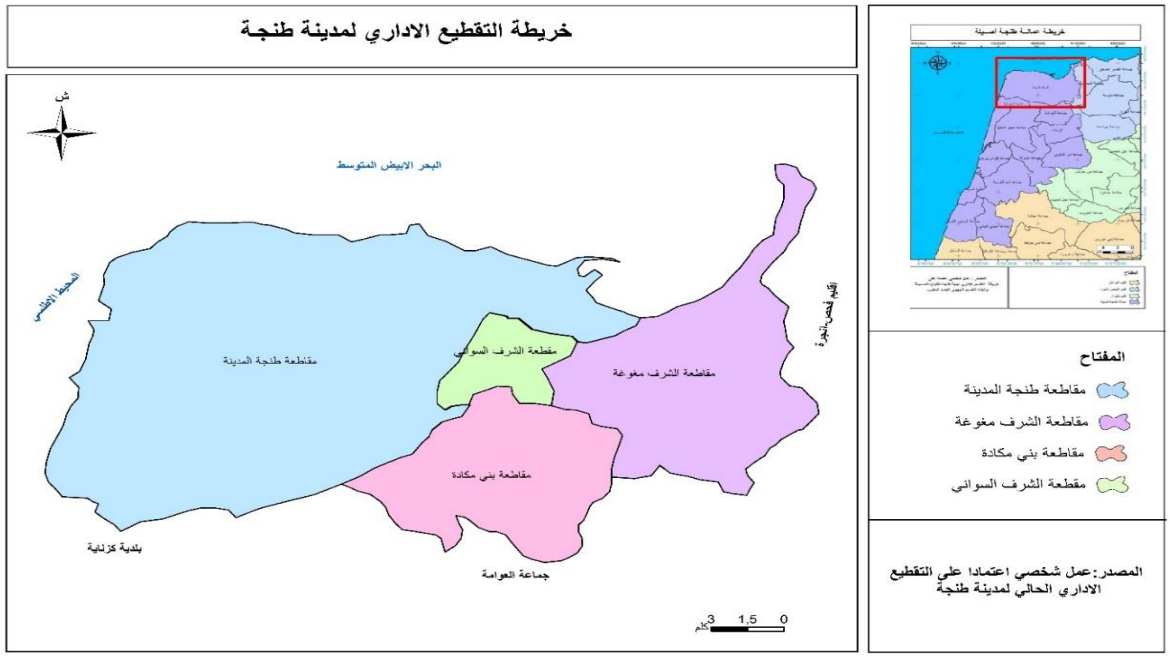

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على خريطة التقسيم الإداري لجهة طنجة–تطوان–الحسيمة. وأيضا التقسيم الجهوي الجديد للمغرب.

بدأ وجه المدينة يعرف تغيرات عشية خضوعها للنظام الدولي حيث بدأت عملية البناء والتشييد والتهيئة فظهرت الفضاءات العمومية وشق الطرق الواسعة وبناء المساكن لإيواء الجنود وموظفي الإدارة الدولية فظهرت نماذج العمران الكولونيالي وبصفة مغايرة لنموذج العمران الأصلي للمدينة. تميزت عملية التعمير في هذه المرحلة بطابعها الظرفي الوظيفي وفي اتجاه جنوب المدينة: بني مكادة، الأمر الذي دفع بزحف محاور النمو العمراني في هذا الاتجاه ببناء حي بني مكادة وحي كسابرطا حيث ملامح الوجه العمراني الجديد، وبدأت المدينة القديمة بالمقابل تفقد تدريجيا دورها الوظيفي، تواصل نمو السكان مدينة طنجة وضواحيها وبلغ حوالي 45000 نسمة نهاية القرن 19 ليصل أواخر القرن العشرين إلى ما يقارب المليون نسمة 947.952 نسمة وبزيادة سنوية تفوق 3% إضافة إلى وزنها الاقتصادي.

وتتمتع مدينة طنجة بعوامل جذب اجتماعية، اقتصادية وثقافية جعلتها قبلة للمهاجرين من مختلف قرى ومدن المملكة القريبة والبعيدة للاستفادة من ظروف العيش "المريحة"، لذلك استقبلت المدينة مع بداية القرن الحالي وخاصة بعد خلق قطب اقتصادي عالمي كبير بحجم ميناء طنجة المتوسط وتوفير بنية تحتية متطورة: طرق النقل والمواصلات، القطار السريع، الطرق السيار، عوامل ساهمت في جذب السكان من مختلف قرى ومدن المغرب، وحظيت ضاحية مدينة طنجة وخاصة مقاطعة بني مكادة باستقبال 60% من لأفواج المهاجرين نحو المدينة مما يطرح اليوم مشاكل عديدة مرتبطة بالبعد الجغرافي والبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمدينة عامة وضواحيها خاصة ، أي ارتبطت هذه المشاكل بالتحولات السوسيواقتصادية والتحولات الحضرية وما نتج عنها من وجود أحياء هامشية كبيرة تطغى فيها أنشطة اقتصادية تتلاءم وهذا الوضع الهش ويتمثل في القطاع الاقتصادي غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلة، منظومة اقتصادية هشة ، معقدة وغير منظمة فرضت الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما واقع القطاع غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلة والوضع السوسيو اقتصادي للتجار في القطاع غير المهيكل؟
- ما علاقة التجارة غير المهيكلة كنشاط اقتصادي غير منظم واستغلاله للمجال بشكل عشوائي؟ أليست هناك علاقة جدلية فرضتها التحولات الوظيفية والديمغرافية بمدينة طنجة وخاصة بضاحيتها الجنوبية؟

تتم حركية ونشاط الفاعلين في القطاع غير مهيكل داخل مجال حضري معظمه غير مهيكل وغير منظم مجال مختلف، تم امتلاكه بالقوة، هو مجال معاش، محسوس ومحمي، وبذلك أصبح مجالا معقدا ومركبا، له خصوصيات محلية، ويطرح بدوره سؤالا آخرا، إذ كيف يمكن في خضم هذا الوضع تصور مشروع إعادة هيكلة هذا المجال الذي تمارس فيه أنشطة التجارة غير المهيكلة بوظيفته هذه وبخصوصياته، هل هو قابل للتخطيط؟ وبالتالي ما علاقة هذا المجال الذي تمارس فيه أنشطة التجارة غير المهيكلة بالفضاء العام؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك وعي وإدراك لدى ساكنة مدينة طنجة عامة وساكنة الأحياء الضاحوية خاصة أحياء مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة بواقع التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة التي تؤثر بشكل واضح على الوضع السوسيو اقتصادي حيث أن شريحة كبيرة من سكان مقاطعة طنجة المدينة يتنقلون اليوم للعمل بمقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة بعدما كانت بالأمس أي في النصف الثاني من القرن العشرين ساكنة بني مكادة تلجأ للعمل وسط المدينة ، فالتحول الوظيفي والسكاني أصبح ظاهر للعيان ، لما تحظى به اليوم مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة من ثقل اقتصادي كبير وقدرة استهلاكية كبيرة بسبب حجم الساكنة الكبير، وانتشار كبير لمختلف أنشطة القطاع غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلة.

الفرضية الثانية: الخاصة بالواقع المعيشي الصعب والمتأزم للعاملين في القطاع غير المهيكل، حيث أثبتت الدراسة حول حالة الأسر وعدد أفرادها وأصلها الجغرافي الذي ما زال عدد منهم مرتبطا بالنواة الأسرية الأولى في الأرياف والمدن المجاورة الأخرى كما اتضح من خلال:

المؤشر الأول: عدد افراد الأسرة الذي يزيد عددها عن المعدل الوطني بسبب الارتفاع النسبي لمعدل الخصوبة في كثير من الأحياء الشعبية 4.5 إلى 5 أطفال لكل امرأة وهو أكبر من معدل الجهة (4.2)، والمعدل الوطني 3.5 لكل امرأة، كما توضحه معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

أسر ينحدر أغلبها من أوساط غير حضرية، وتضاعف عدد هذه الأسر ما بين إحصاء 2004 و2014، حيث اتضح من خلال العمل الميداني أن منطقة بني مكادة تستقبل وحدها 40% من نسبة المهاجرين الوافدين على المدينة ويستقرون بالوسط الحضري فينقلون ثقافة الوسط الريفي إلى الوسط الحضري كرعي الغنم داخل الوسط الحضري لبير الشفا، أي ترييف المدينة.

تم إثبات أن معظم العاملين في القطاع غير المهيكل وأغلبهم من يعيشون ظروفا أسرية صعبة وأن نشاطهم هو نتاج ضعف قدرة الوسط الحضري على استيعابهم باعتبار أن غالبيتهم من المهاجرين القرويين رغم وجود نسبة منهم ذات أصول حضرية.

ظروف العيش الصعبة ساهمت بشكل كبير في العزوف عن الزواج لدى غالبية الشباب من كلا الجنسين.

المؤشر الثاني: يتعلق بالوضع السكني للتجار في القطاع غير المهيكل، كثير من الأحياء التي يقطنون هي أحياء سكنية لا ترقى إلى مستوى الحياة الكريمة مقارنة بالأحياء الواقعة على واجهة الشوارع الرئيسية التي تعرف نوعا من التنظيم والمراقبة، بينما تعرف باقي الأحياء إهمالا وتهميشا وعشوائية في التنظيم والنقص في الخدمات الحضرية الضرورية، على اعتبار أن المسكن في طبيعته يعكس مستوى الحي الذي يتواجد فيه غالبية التجار الذين يسكنون أو يكترون الشقق الصغيرة وأحيانا بيوتا فردية تعكس وضعيات سكنية غير لائقة.

ولإنجاز هذا المقال، اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي ساعدتنا على الإجابة على التساؤلات والقضايا المطروحة، ولأجل ذلك وظفنا المنهج الاستقرائي (الملاحظة)، ثم المنهج الاستنباطي (الاستدلالي). ووظفنا أيضا المقاربة الإحصائية القائمة على استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

2. تعدد أسباب نشوء وتطور الأشكال الحضرية العشوائية بالأحياء الهامشية بمدينة طنجة بني مكادة نموذجا

يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أسباب ديمغرافية: لعل الزيادة المرتفعة التي عرفها المغرب إبان فترة ما يمكن تسميتها بالبوم الطبيعي للسكان في فترة الثمانينات من القرن الماضي أي الزيادة الطبيعية لساكنة المغرب كان لها تأثير كبير في ارتفاع سكان المدن وأدى ذلك إلى حدوث هجرات داخلية من البوادي نحو المدن خاصة المناطق التي عانت من الكوارث الطبيعية كالجفاف، وتعتبر مدينة طنجة من المدن التي استقطبت فئة المهاجرين من القرى والمدن المجاورة إضافة إلى ساكنة المدن البعيدة التي كانت ترغب في الحصول على ظروف أحسن للعيش في منطقة تعرف تطورا في المجال الاقتصادي خاصة منه الصناعي بإحداث مناطق صناعية جديدة وخلق قطب اقتصادي كبير من حجم طنجة المتوسط، فكانت ضاحية طنجة قبلة هؤلاء المهاجرين وخاصة ضاحية بني مكادة الوجهة المفضلة لأسباب كثيرة منها توسيع رقعة مجالها الحضري وبروزها كمركز حضري جديد كان بالأمس مركزا قرويا، أدت هذه الظاهرة إلى تفكيك النسيج الحضري الأصلي للمركز بالمدينة وإعادة توزيع الوظائف الحضرية وتعميق التفاوتات المجالية كما أن هذا الوضع ساهم بشكل كبير في تدهور الوضع البيئي. فالتحولات التي عرفتها منطقة بني مكادة كانت على حساب مجالها الزراعي وتم الضغط بشكل كبير على المجال الأخضر سواء منه الزراعي والنباتي وتزايد الضغط على الموارد المائية خاصة الماء الشروب وتراكم النفايات المنزلية الصلبة والسائلة ،وتزايد التلوث الجوي وكثرة الضجيج والضوضاء، لذلك طرح مشروع طنجة الكبرى مبادرة ملكية لاستدراك الخلل الذي أصاب المدينة عامة وضواحيها خاصة كحي بني مكادة المنطقة التي تسبب إزعاجا وقلقا من حين لآخر للسلطات المحلية إذ يصعب تطويق هذه المنطقة أمنيا لكثرة سكانها داخل أحياء بدروب وأزقة ضيقة ومتعددة عشوائية في معظمها ، وأمام قلة فرص الشغل بهذه المنطقة ذات الكثافة السكانية المرتفعة خاصة من فئة الشباب اضطرت الأسر وغالبيتها من الطبقة الفقيرة الخروج بحثا عن مصدر الرزق وكان ذلك من الأسباب التي ساهمت في انتشار أنشطة القطاع غير المهيكل، وظهر النشاط التجاري كنشاط قريب من هؤلاء: تجارة الخضر والفواكه فوق العربات وعلى الأرصفة مستغلة بشكل عشوائي المجال العمومي.

أسباب اقتصادية: تتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية لغالبية السكان وارتفاع ثمن الأراضي بالمناطق الحضرية يوازيها ارتفاع في مواد البناء وأجور العمال. وفي المجال الصناعي، افتقار المنطقة لمؤسسات صناعية مهيكلة قادرة على استيعاب شباب هذا الحي الذي يفتقر معظمه للتكوين والتأهيل المهني الذي تحتاجه مثل هذه المؤسسات التي أقيمت في المنطقة الصناعية المجد مما يفسر استعانة هذه المؤسسات الصناعية بشباب من خارج الحي بل وحتى من خارج المدينة أي من مدن كالدار البيضاء، المحمدية... ويدفع بكثير من

الشباب الارتماء في أحضان مؤسسات صناعية وخدماتية غير مهيكلة مختبئة داخل الأزقة والأحياء وتتجه هده الفئة الشابة لممارسة نشاط التجارة غير المهيكلة: تجارة الملابس والخضر والفواكه، تجارة التهريب والتجارة في الممنوعات.

غياب نظام تخطيطي متكامل ومنسجم بسبب غياب الحكامة في التسيير: لعل القصور في تطبيق القوانين وآليات التخطيط العمراني ساهم بشكل كبير في ظهور مناطق عشوائية خارج حدود المدينة والتي مع مرور السنين ستصبح ضمن المجال الحضري للمدينة، إضافة إلى تخلي الدولة عن دورها التقليدي المتمثل في دعمها لقطاع السكن وتخليها عن توزيع الأراضي بفعل نهج سياسة الخوصصة والتي فتحت المجال للمضاربات العقارية، وأخيرا غياب الإدارة كعنصر فعال في مراقبة المناطق التي يتم فيه تجاوز القانون: حومة صدام +حومة الحداد + بير الشفا أحياء تابعة لمقاطعة بني مكادة.

الصورة: رقم 1: سكن عشوائي، سكن غير منظم بدوار الخندق بالعوامة الشرقية التابع لمقاطعة بني مكادة

يلاحظ غياب كبير للشروط والقواعد الخاصة بقوانين التهيئة والتعمير مما ساهم في انتشار الأشكال الحضرية العشوائية بالأحياء الهامشية. الصورة بعدسة الطالب الباحث محمد الحدادي، بتاريخ 07/04/ 2016

ساهمت هذه العوامل بشكل مباشر وغير مباشر في ظهور أشكال حضرية عشوائية وأنشطة اقتصادية تلبي حاجيات الساكنة وخاصة منها التجارة العشوائية التي امتد نفوذها خارج حدود المجال الحضري العشوائي ليصل إلى مناطق السكن القانوني المنظم فوق العربات او الدراجات الثلاثية العجلات لتقريب الخدمة أو السلعة للمستهلك، تجارة تخالف الضوابط والتشريعات المتعارف عليها، بل امتد نفوذ هذا النوع من التجارة غير المهيكلة تجارة الخضر والفواكه، الملابس والأحذية ،الأواني المنزلية وأنواع من المتلاشيات ، تجارة يمارسها أصحابها في الشوارع والأزقة والرصيف، تجارة تعدت على المجال العام أمام مرأى ومسمع السلطات المحلية ، هذه الأخيرة تدخلت في السنوات الأخيرة خاصة بالمناطق الآهلة بالسكان أي في الأحياء الشعبية من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة التي تشوه المجال عبر وسائل قانونية وتنظيمية وبمباركة السكان أنفسهم من أجل تحسين البناء العشوائي والاهتمام بالجانب العمراني، وبتظافر جهود الجميع أمكن نسبيا تحسين أوضاع السكن ومحيطه كتهيئة

وإعادة تهيئة طرق الأحياء والأزقة وتحسيس الساكنة بضرورة الانخراط في نظافة هذه الأحياء بالمحافظة على البيئة ، وقد لقي ذلك استحسانا وتجاوبا من طرف الساكنة في بني مكادة وكسابرطا غير أن مصدر الرزق لهذه الساكنة يظل في معظمه ينحصر في التجارة غير المهيكلة بشتى أنواعها.

3.مراحل إنتاج وتطور المجال الحضري بمدينة طنجة

يحمل كل مجال حضري طابع وبصمات المجتمع الذي أفرزه، ونتيجة لذلك تتعدد أشكال ومستويات تأثر المجال بالمجتمع بحيث يتشكل المجتمع انطلاقا من المجال الخاص الذي ينتجه فالمجال الحضري كمنتوج اجتماعي تتداخل وتتفاعل فيه العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيديولوجية مما يؤثر وينعكس على هيكلة وتطور المجال الحضري (الشويكي، 1996، ص 337)، فهل ينطبق ذلك على مدينة طنجة وضاحيتها؟

شهدت مدينة طنجة دينامية سريعة نتيجة نموها العمراني والسكاني ليصل إلى ذروة نسيجها العمراني الذي دفعها للتوسع العمودي والأفقي نحو الالتحام بمناطق كانت بالأمس قرى لتصبح مجالات حضرية ومع استمرار النمو السكاني والهجرة من البوادي والمدن المجاورة وحتى البعيدة بغرض تحسين ظروف ومستوى العيش والاستقرار خاصة خلال الثمانينات من القرن الماضي ومع ارتفاع أسعار العقار وصعوبة الحصول على السكن بالأحياء الكبرى داخل المدينة اتجه السكان الوافدون الجدد نحو أطراف المدينة والبعيدة عن الرقابة الإدارية والأمنية ويظهر عليها نوعا من الإهمال والفوضى وضعف التخطيط وقلة المرافق الضرورية إضافة إلى المستوى المعيشي البسيط لساكنة المنطقة ، معالم هيمنت على واقع مقاطعة بني مكادة والأحياء التابعة لها : حومة الشوك ، حومة الحداد ، ببر الشفا....على أن حي كسابرطا يستثنى من هذه الوضعية العشوائية لكون المنطقة كانت خاضعة لمراقبة التخطيط العمراني الإسباني الذي نظم وضعية الحي في هذه الفترة عمرانيا لفائدة الساكنة التي كانت تخدم مصالح الإدارة الدولية بالمدينة فكانت تراعى في إنجاز المباني الشروط والقواعد الخاصة بقوانين التهيئة والتعمير فلم تكن الأشكال الحضرية بدرجة العشوائية الذي ساد بضواحي المدينة . هذا إضافة إلى الشكل الحضري الفوضوي الذي ساد بالأحياء الجديدة القريبة من بني مكادة حومة الجيراري، حي الموظفين ، وكان للدولة بعد الاستقلال دورا في نشأته وذلك بتقسيمها للأراضي وتجزئتها إلى قطع ثم توزيعها على المستفيدين منها خاصة من موظفي القطاع العام ، وهذا النمط من البناء كان له دور مهم في توفير السكن الحضري وضبط النمو العمراني، لكنه لا يخلو من مشاكل انعكست سلبا من خلال عدم الالتزام أو سوء تطبيق التصاميم التي ينص عليها القانون مما نتج عنه انحرافا وتناقضا نتيجة عدم التجانس العمراني وغياب المجالات الخضراء والساحات العمومية كمجالات جغرافية للترويح عن الساكنة.

الصورة رقم 2: البناء الذي خلفته سلطات الحماية الدولية بطنجة ومنطقة بني مكادة حيث سكن موظفي المنطقة العسكرية الإسبانية

انطلاقا من الصورة يلاحظ البناء الذي خلفته سلطات الحماية بمنطقة كسابرطا ومنطقة بني مكادة ويراعى فيهما التصميم المعماري واحترام عدد الطوابق الذي كان سائدا في طنجة الدولية بجميع الأحياء والشوارع طبقا لقانون التعمير في تلك الفترة، الصورة بعدسة الطالب الباحث محمد الحدادي، بتاريخ 2016/04/06

4. تأثير الأشكال الحضرية على النسيج الحضري ومستوى عيش الساكنة بطنجة: مشهد حضري يفتقد في معظمه للتنظيم والجمالية

يمثل النمط الحضري جانبا أساسيا من مكونات البيئة العمرانية والتي هي عبارة عن نظام اجتماعي واقتصادي وعمراني مترابط لذلك يعتبر النسيج الحضري نظام معقد تحكمه مجموعة من العلاقات المتبادلة والمتداخلة إضافة إلى شبكة الطرق والفضاءات العمومية فهل ينطبق ذلك على مجال مدينة طنجة وضواحيها خاصة؟

يتبين من خلال الدراسة الميدانية لمجال مدينة طنجة وخاصة مجال الضواحي كمجال مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة بوضعيتهما الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصبح هذا المجال يعرف بالمصطلح المعروف لدى العامة بالأحياء الشعبية أو الأحياء المهمشة وغيرها من التسميات المتداولة عامة في المدن المغربية تمييزا لها عن الأحياء ذات الأشكال الحضرية الراقية أو البناءات القانونية الواقعة في معظمها وسط المدينة حيث المستوى الاجتماعي الراقي لهذا النسيج العمراني القانوني والمنظم، عكس السكن غير المنظم بخليط من الساكنة ذو المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض وهي حالة الأحياء بالضواحي . وتبقى أحياء مقاطعة المدينة وكسابرطا أقل عشوائية عمرانيا لكنها الأكثر عشوائية في المجال الاقتصادي بهيمنة نشاط القطاع غير المهيكل بمختلف أشكاله وخاصة بروز التجارة غير المهيكلة واحتكارها بشكل ملفت للمجال العام. على أنه يمكن تسجيل تراجع نسبي للسكن العشوائي في وسط بني مكادة لصالح السكن التقليدي المغربي والسكن العصري هذا الأخير معظمه في ملك الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وقد بذلت السلطات المحلية بتعاون مع الساكنة وجمعيات المجتمع المدني مجهودات للتصدي لجميع ظواهر الزيادات في البناءات العشوائية أو ظاهرة استتباب البيوت القصديرية بهدف تحسين المشهد العمراني بوسط أحياء الضواحي الذي سيصبح في إطار مشروع وزارة السكنى

وسياسة وحدة المدينة من أجمل الأحياء الراقية بالمدينة وخاصة أحياء مقاطعة بني مكادة تمشيا مع ما رسمه مشروع طنجة الكبرى.

الصورة رقم 3: الزحف العمراني جنوب منطقة بني مكادة: حي الحداد وحي بوحوت التابعين لمقاطعة بني مكادة

الصورتان تبينان: الزحف والتشوه العمراني بحومة الحداد التابعة لمقاطعة بني مكادة، تشوه طال جنوب بني مكادة في غياب المراقبة حيث يتم البناء ليلا، وبتواطؤ مع بعض أعوان السلطة، الصورة بعدسة الطالب الباحث محمد الحدادي، بتاريخ 2016 /04/06

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة اليوم، هل ستستمر مسيرة تنمية المشاريع المخطط لها بنفس الوتيرة بمدينة طنجة وخاصة منها محاولة التخلص من تفشي ظاهرة انتشار الاقتصاد غير المهيكل وخاصة منه العشوائي، باعة الرصيف والشوارع والباعة المتجولون بعد التخفيف من حدة جائحة كورونا – COVID 19؟

5. التحولات الديمغرافية العميقة بمدينة طنجة ودور ذلك في ظهور الاقتصاد غير المهيكل يطغى عليه نشاط التجارة غير المهيكلة في أرصفة الشوارع والأزقة

1.5 الحالة الراهنة للوضع الديمغرافي: نمو ديمغرافي يطبعه ارتفاع الولادات وتراجع الوفيات والحفاظ على السلوك الانجابي التقليدي

اتسم الوضع الديمغرافي أواخر القرن العشرين بنمو ديمغرافي طبعه كثرة الولادات وقلة الوفيات، حالة تنطبق على مجال مدينة طنجة. غير أن الوضع يتضح أكثر بالأحياء الشعبية والهامشية بضواحي المدينة كمقاطعة بني مكادة التي تعرف اليوم نموا سريعا بمعدل تزايد مرتفع هو الأكبر في المقاطعات الأربع 5.2% (مجموع العمالة 3.0%) (المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014). وإذا كانت الحالة الديمغرافية العامة بالمغرب قد سجلت تراجعا نسبيا في النمو الطبيعي للسكان نتيجة التحولات الناتجة عن السلوكات الديمغرافية التي تميزت بارتفاع الولادات عامة، فإن هذه التحولات لم تظهر كثيرا بالأحياء الفقيرة والمهمشة بضواحي المدن الكبرى للمملكة ، حيث استمر الوضع على نفس الوتيرة وزاد من حدتها كثرة الهجرة

نحو هذه المناطقة الضاحوية ، وعموما فإن محددات النمو السكاني لهذه المناطقة الضاحوية تتميز بتراجع الوفيات وارتفاع الخصوبة عن المعدل الوطني 3,3% حيث يتميز السلوك الإنجابي للنساء في هذه المنطقة بخصوبة مرتفعة ، عكس ما نجده في باقي الأحياء الراقية وسط المدينة التي تعرف تراجعا في معدل الخصوبة بمعدل طفلين إلى ثلاثة لكل امرأة حسب إحصاء 2004 بعدما كان المعدل يصل إلى ثلاثة وأربعة أطفال لكل امرأة وهو المعدل الذي ما زال قائما بمقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة بطنجة، وبذلك يفوق المعدل الوطني2.7 لكل امرأة، يرجع ذلك للنمط السوسيوثقافي : إذ مازالت تترسخ بعض العادات والتقاليد لدى الساكنة المهاجرة، ومعدلات اجتماعية أخرى كالفقر والأمية وضعف نسبة التأطير الطبي ، ولعل تراجع الوفيات الناتج عن بعض المجهودات المبذولة في مجال البنية الصحية والولوج إلى الخدمات الطبية ، عوامل ساهمت في تراجع نسبة الوفيات خاصة وفيات الأطفال بسبب تعميم التلقيح ضد الأمراض التي كانت تودي بوفيات الأطفال.

وتبين المؤشرات الإحصائية لسنة 2004 فيما يخص مستوى متوسط سن الزواج بمدينة طنجة تتجه في نفس الخط الذي عرفه المغرب حيث بينت النتائج عن تراجع الزواج المبكر عما كان عليه في الماضي ويعود ذلك إلى العوامل التالية:

+ الإقبال النسبي للتمدرس ومتابعة الدارسة لدى بعض الأسر؛

+ الاندماج في سوق العمل؛

+ بعض الإكراهات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية كصعوبة الحصول على الشغل والسكن.

عوامل ساهمت في ظاهرة العزوبة الاضطرارية وتتكرس الظاهرة لدى الجنسين، حيث سجل معدل سن الزواج حسب المعطيات الإحصائية لسنة 2014 حوالي 31 سنة للذكور و 26 سنة للإناث ، وظل مستقرا لدى الذكور في حين زاد المعدل لدى الإناث بثمان نقط أي 26.8 ، إن انتقال كثير من ساكنة المنطقة من الحياة التقليدية بمفهومها المحلي والاندماج في الحياة العصرية بظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمعقدة، عوامل ساهمت كثيرا في تأخير سن الزواج لدى الجنسين وتكريس ظاهرة العزوبة ، غير أن هذه القاعدة تعرف تذبذبا في أحياء دون أخرى ، حيث يلاحظ الزواج المبكر لدى الجنسين مازال يهيمن في بعض الأحياء الهشة والفقيرة بضواحي مدينة طنجة وخاصة منها التي تستقطب أكبر عدد من الوافدين الجدد من المهاجرين سواء من القرى والبوادي المجاورة أومن مختلف مدن المملكة.

2.5 دور حركة الهجرة في تضخم الساكنة بمدينة طنجة

تساهم هذه الحركة سواء بالنسبة للهجرة القروية والهجرة من المدن المجاورة وحتى البعيدة في النمو الإجمالي للساكنة الحضرية بمدينة طنجة، مما نتج عنه توسع مجالي كبير في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي للمنطقة الحضرية، وساهم ذلك في خلق اختلال على مستوى المجال الحضري ونشوء مجموعة الأحياء

العشوائية التي انتشرت بالضواحي، وتكاثر بها نشاط التجارة والخدمات غير المهيكلة، والهيمنة العشوائية للمجالات العمومية عامة والمجال الأخضر خاصة، مما يساهم في عرقلة مسيرة التنمية وعرقلة مجهودات التهيئة الحضرية. تستقطب الضواحي عددا من المهاجرين لما توفره من ظروف العيش البسيطة منها الحصول على مجال للسكن على حساب قطع أرضية تابعة في معظمها للملك الجماعي كانت إلى عهد قريب أراضي فلاحية.

الشكل رقم 1: تدفق المهاجرين على مدينة طنجة حسب المقاطعات

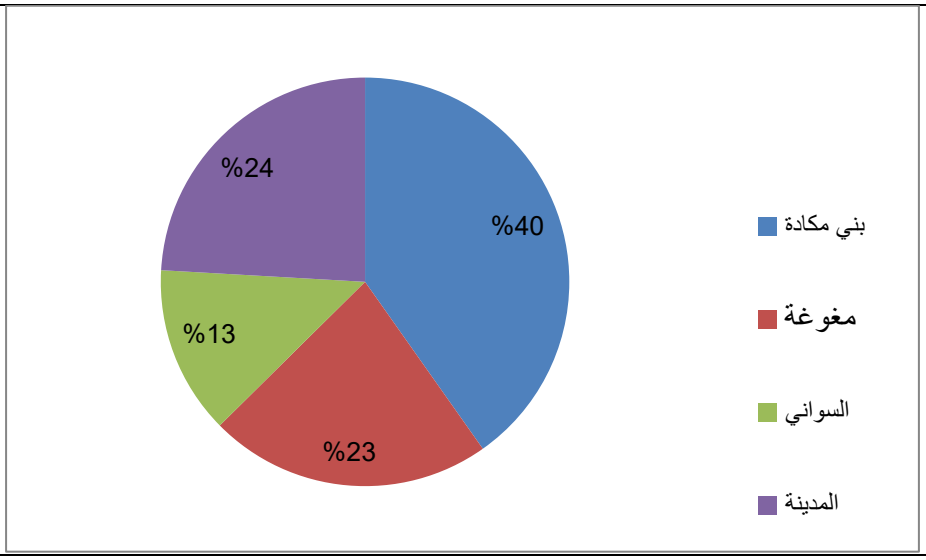

المصدر: الجماعة الحضرية لطنجة. دراسة إعداد المخطط الجماعي لتنمية الجماعة الحضرية لطنجة 2012-2016.

الشكل رقم 2: تطور سكان مقاطعات عمالة طنجة أصيلة 1994-2014

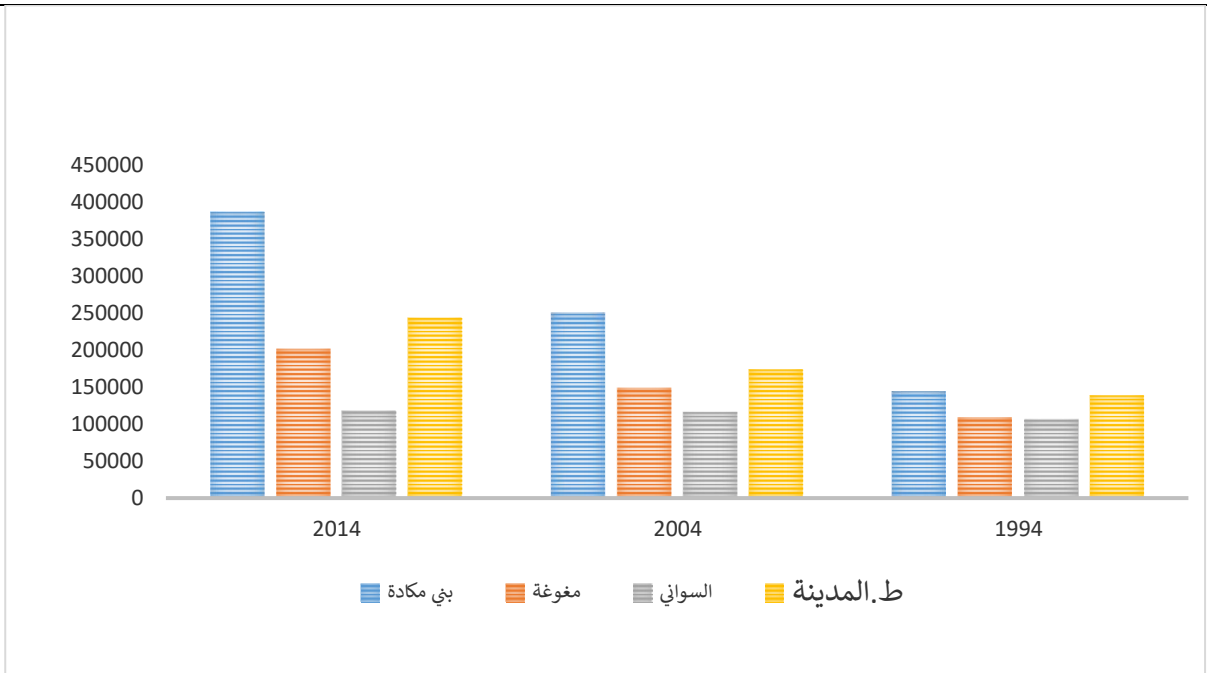

المصدر: معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى ما بين 1994-2014

3.5 التوزيع حسب الجنس والبنية العمرية

إن انتقال كثير من ساكنة المناطق الضاحوية بطنجة من الحياة التقليدية بمفهومها المحلي والاندماج في الحياة العصرية بظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمعقدة ،عوامل ساهمت كثيرا في تأخير سن الزواج لدى الجنسين وتكريس ظاهرة العزوبة، ورغم ذلك ، فالساكنة في الضواحي بمنطقة مقاطعة بني مكادة ومغوغة عرفتا ارتفاعا كبيرا في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014 وفي مختلف الأعمار سواء في الذكور أو الإناث مما يفسر الحركية الديمغرافية للساكنة الحضرية التي تسير اليوم نحو تحسن معدل أمد الحياة عند الولادة والاتجاه نحو تراجع معدل الخصوبة الذي يعزى إلى ارتفاع سن الزواج الذي أصبح يتراوح بمنطقة بني مكادة مثلا ما بين 26.8 سنة للإناث و30.8 سنة للذكور مما أثر على البنية العمرية للسكان التي تعرف هيمنة فئات الأعمار ما بين 15 و59 سنة (المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014). يسبب هذا الوضع الديمغرافي صعوبات أو إكراهات في مجال الصحة والتعليم والشغل وضعف تقديم الخدمات الطبية. ورغم أن منطقة بني مكادة تتوفر على منطقة صناعية كبيرة المجد فإن وتيرة النمو الاقتصادي لا تساير وتيرة النمو السكاني بهذه المنطقة.

الصورة رقم 4: الزحف العمراني على منطقة بني مكادة من جهة الجنوب –بير الشفا–

شكل آخر من أشكال الزحف العمراني العشوائي على منطقة جنوب مدينة طنجة، منطقة حديثة البناء، وتبين من خلال المسح الميداني للمؤلف بالمنطقة وجود روابط وأواصر عائلية لساكنة من جهات بعيدة تستقطب عدد من سكان المدن الأخرى أصبحت بعيدة عن الجهة وهو الزحف الذي بدأ يكثر على المدينة منذ الإعلان عن مشروع طنجة الكبرى في 2014.

6. الحالة الراهنة للاقتصاد المهيكل: قطاع اقتصادي حيوي يشمل أنشطة مختلفة لكنه لا يواكب التزايد السكاني المرتفع

برزت ظاهرة الكساد الاقتصادي والبطالة بالمغرب عامة والمدن الكبرى خاصة بفعل سياسة الخوصصة وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي، ولعل فرض برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983 باعتباره أخطر السياسات التي أفقدت المغرب حرية التدبير الذاتي ومن خلالها لم يتمكن القطاع الخاص من الحلول محل الدولة في تنشيط القطاعات الاقتصادية، عوامل جعلت الاقتصاد بالمدن الكبرى كطنجة يعرف أزمات شديدة، ولعل ذلك من الآثار السلبية للعولمة التي انخرط فيها المغرب بفتح حدوده في وجه التجارة الحرة، وأصبح المغرب يتعرض لضغوطات من أجل إلغاء النظم الحمائية، مما سمح للمنتجات الفلاحية الصناعية والخدماتية بغزو السوق المحلية وذلك بخلق أسواق عصرية كبرى جديدة: Carrefour+Soco Alto ، إضافة إلى الأسواق الصغرى، توجد أكشاك وعربات تحتل المجال العام بالأزقة والأحياء. ورغم أن مدينة طنجة من المدن الكبرى في المغرب وتتوفر على قطب اقتصادي، طنجة المتوسط، له إشعاع محلي، جهوي، وطني ودولي فأنشطتها الاقتصادية المهيكلة التجارية والصناعية والخدماتية لا تفي بحاجيات سوق الشغل الجهوية والمحلية.

الشكل رقم 3: توزيع عدد الوحدات التجارية والخدماتية المهيكلة بطنجة

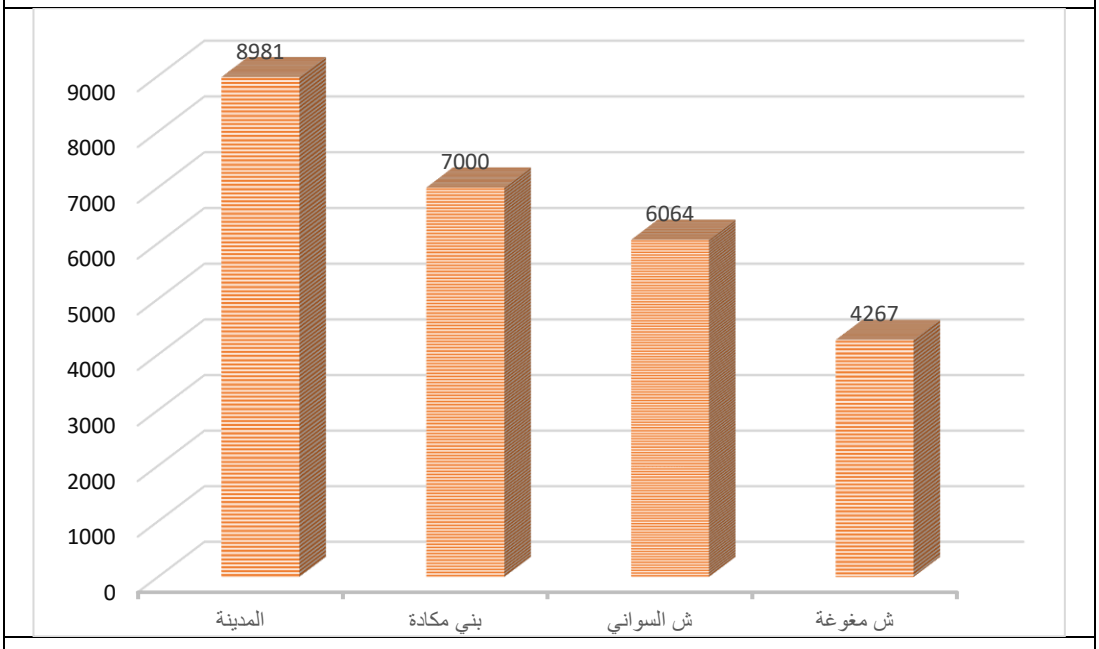

المصدر: معطيات رقمية خاصة بالوكالة الحضرية لطنجة 2011. (بتصرف)

يحتل الاقتصاد المهيكل بمدينة طنجة مكانة هامة ، إذ يسجل ارتفاعا في مجال التشغيل في صفوف الذكور والإناث، غير أن اتساع معدلات البطالة في صفوف هؤلاء يفتح المجال لنمو الأنشطة غير المهيكلة التي تستوعب فئات اجتماعية مختلفة ومتباينة أمام تراجع الاقتصاد العصري للساكنة الحضرية النشيطة والتي تتزايد بوتيرة مرتفعة بسبب التزايد الديمغرافي من جهة، والهجرة القروية من جهة ثانية، تتوزع هذه الساكنة النشيطة حسب فروع النشاط الاقتصادي بمعدلات متفاوتة بين المقاطعات الأربع وخاصة في مجال التجارة والخدمات ، (Agence urbaine de Tanger, 2011, P 72) حيث يزيد عدد وحدات التجارة والخدمات عن

26000 وحدة مهيكلة تحتكر طنجة المدينة 34% متبوعة ببني مكادة 27% . بينما توجد أكثر من 40 بؤرة للبيع في القطاع غير المهيكل خاصة منه التجاري، موزعة على المقاطعات الأربعة وكل بؤرة تضم أكثر من 50 بائع، تحتل مقاطعة بني مكادة أكثر من 50 % هذا العدد موزعة على الأحياء الأكثر كثافة سكانية بير الشفا، حومة الحداد.

رغم أن مدينة طنجة مدينة ذات طبيعة صناعية وسياحية بامتياز لكثرة المؤسسات الصناعية والسياحية. فحسب المرصد السياحي تحتل مدينة طنجة الصف الرابع كوجهة سياحية بعد مراكش وأكادير والدار البيضاء في سنة 2010، بعدما كانت في الصف الخامس سنة 2009 (المخطط الجماعي لتنمية الجماعة الحضرية لطنجة 2012-2016، ص 36) بعدد الوافدين 418.318. كما تلعب الصناعة التقليدية دورا مهما بالمدينة حيث تتميز بغنى تراثها المتنوع المادي واللامادي، ودوره مهم وحيوي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وله ارتباط وثيق بالقطاع السياحي في المدينة، وأصبح قطاع الصناعة التقليدية بالمدينة قطاعا ثانويا بسبب احتكار الصناعة بميناء طنجة المتوسط للنشاط الاقتصادي للمدينة خاصة والجهة عامة. وهكذا يعد القطاع الثاني، القطاع الصناعي، قطاعا حيويا، خاصة مع خلق عدد مهم من المناطق الصناعية الجديدة بالمدينة مع وجود المناطقة الصناعية القديمة كالمجد بمنطقة بني مكادة المحدثة "سنة 1989 فوق مساحة 23 هكتار و118 معمل، أصغر منطقة صناعية في أكبر منطقة سكانية ، تناقض صارخ يبين بوضوح عدم قدرة هذه المنطقة الصناعية الصغيرة استيعاب شباب بني مكادة في مجال التشغيل، تجاورها المنطقة الصناعية الكبيرة مغوغة فوق مساحة 138 هكتار و140 معمل، ورغم ذلك فالمنطقتان لا تفيان بالحاجة للشغل لشباب المنطقة، لذلك، لا غرابة أن نجد بهذه المقاطعة أكبر تجمع للمصانع بين الأحياء متخصصة في الخياطة ، وتشغل عشرات الآلاف من العاملين. هذه "المصانع" الصغيرة في شكل ورشات عبارة عن "محلات" وأقبية لا تخضع للمراقبة ولا تتوفر فيها شروط السلامة، حيث أن معدل العاملين في مصنع واحد يتراوح بين 200 إلى 300 عامل وعاملة في مساحة لا تزيد في أحسن الأحوال عن 300 متر مربع ومهددة بالفيضانات وصعوبة الولوج نحو المناطق الصناعية القريبة والتابعة لمقاطعة بني مكادة ،خاصة المنطقة الصناعية المجد " (المخطط الجماعي لتنمية الجماعة الحضرية لطنجة 2013-2018، ص 76)، وأغلب العاملين في هذا القطاع لا يتوفرن على عقود عمل، ولا يتم التصريح بأجورهم كاملة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحتى الذين يصرح بهم المشغلون غالبا ما يفاجئون بأن "رب العمل" لا يدفع أقساط التأمين الخاصة بالضمان الاجتماعي ، وهي نفس المناطق الصناعية التي كانت بؤرا لتفشي أكبر عدد من حاملي فيروس كورونا والذي تم نقله لأسرهم في الأحياء الشعبية التابعة لمقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة وذلك نتيجة إهمال أرباب المعمل والمصانع لشروط الوقاية والحماية للعمال والعاملات التي أقرتها الدولة في الظروف الصعبة للانتشار جائحة الوباء COVID19.

"واصل مؤشر فيروس كورونا بالارتفاع في مدينة طنجة إلى مستويات خطيرة بعد ظهور عدة بؤر وبائية بأحياء شعبية وتفشي الفيروس داخل الأسر.وشهدت عاصمة البوغاز طنجة، في يوليوز وغشت 2020 حالة استنفار قصوى إثر تسجيل مئات الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19، دفعة واحدة. وتم نُقل أسر

بكاملها بحي بني ورياغل، كما تم تسجيل مجموعة من الإصابات في أحياء بني مكادة، ومغوغة، وأرض الدولة، وحي المرس، حيث كشف مصدر مطلع أن أغلب الحالات الجديدة تم تسجيلها وسط بؤر عائلية داخل هذه الأحياء التابعة لمقاطعتي بني مكادة ومقاطعة مغوغة".

هذا إضافة إلى الاحتيال على القانون للتخلص من العاملين. ففي إطار التحولات التي شهدتها وتشهدها المدينة في ظل مشروع طنجة الكبرى، ساهم قرار السلطات نقل كل الشركات العاملة بالمنطقة الحرة بميناء طنجة المدينة إلى ميناء طنجة المتوسط، خلف وراءه أزيد من 3000، عاملة وعامل بدون عمل ولا ضمانات اجتماعية غالبية هؤلاء من مقاطعة بني مكادة ومقاطعة طنجة المدينة خاصة المدينة القديمة بحكم قربها من المنطقة الصناعية بالميناء. عملت هذه الشركات على تغيير اسمها وتمتعت بامتيازات تخص العقار والبناء مقابل نقل مقرات مصانعها وذلك مقابل ضمان حقوق العاملين وأولوية الاحتفاظ بهم غير أن تغيير اسم بعض هذه الشركات يعني انتهاء أي رابطة قانونية بين العاملين وبين الشركات "الجديدة"، "إذ تصبح الشخصية القانونية للشركات الأولى منعدمة، ولا تتحمل الشركات الجديدة أية مسؤولية قانونية عن وضعية العاملين رغم أنها في ملكية نفس الأشخاص وتعمل بنفس المعدات وفي نفس التخصص (تصريح لمصدر مسؤول بولاية طنجة – تطوان في لقاء تواصلي خاص بتفشي ظاهرة التجارة غير المهيكلة واحتكارها للمجال العام: يوم الخميس 2017/01/21). إن معظم هؤلاء العاملين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل نتيجة هذا الاحتيال على القانون، سينضافون لأفواج الباعة في الشوارع والأزقة والأرصفة محتلين المجال العام.

1.6 نشاط القطاع الأول شبه غائب

معظم الأراضي التي كانت بالأمس فلاحية جنوب وشرق مدينة طنجة تآكلت بفعل الزحف الحضري، لكن الطابع القروي لغالبية سكان جنوب طنجة ، كأحياء : العوامة وبئر الشفا وحومة الحداد ، المناطق المستقبلة للهجرة تبين انتشار أنشطة تجارية حضرية لها ارتباط بالشغل التجاري القروي، وأثر ذلك بشكل كبير على الوظيفة الحضرية لشمال الحي الذي انخرط في هذا النوع من التجارة وخاصة تجارة الخضر والفواكه التي تسلل أصحابها بين الأزقة داخل الأحياء الكبيرة وبعضها يتجول فوق العربات لدرجة أن المرء يحسب أنه في وسط قروي ، لكنه يبقى مصدرا لتوفير الشغل والدخل لفئات عريضة من السكان في هذه الأحياء.

2.6 القطاع الثاني: قطاع حيوي على الصعيد الجهوي والمحلي، لكن التوزيع الجغرافي للثروة الصناعية بين المقاطعات غير متوازن أثر سلبا على كثير من ظروف عيش الساكنة

رغم كثرة الوحدات الصناعية التابعة لمدينة طنجة فقدرتها على توفير مناصب شغل غير كافية للساكنة، لذلك تجد معظم اليد العاملة وخاصة منها النسائية ضالتها في العمل بالمعامل الصغرى التي تتسلل بين الأزقة والأحياء والتي تعمل كما جاء في تصريح المندوب السامي للتخطيط " أنها تعمل في واضحة النهار". هي مؤسسات صناعية غير مهيكلة أو غير منظمة يستفيد منها أصحابها، غالبيتهم من الأجانب: إسبانيا وألمانيا تستثمر في الخياطة والنسيج معظم إنتاجها موجه للتصدير، تستغل الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة لهذه

المؤسسات الصناعية كما تستغل أزمة الشغل التي يعاني منها المغرب خاصة بالمدن الكبرى التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة كطنجة، وبالضبط بالأحياء الهامشية التي تطغى فيها الفئة الشابة من كلا الجنسين كحي بني مكادة.

عموما، رغم الجهود المبذولة لجلب الاستثمارات لمدينة طنجة وخاصة المناطق الأكثر كثافة سكانية بأحياء مقاطعة بني مكادة ومقاطعة مغوغة أحياء توفر امتيازات اليد العاملة الرخيصة من النساء على الخصوص، والبنية التحتية من الطرق والجسور، وتجهيز الأراضي الصناعية وتبسيط المساطر الإدارية والامتيازات الضريبية، عوامل لم تمكن المسؤولين عن تسيير المنطقة من تحقيق فرص الشغل لكثير من شباب المدينة، خاصة وأن معظم هؤلاء ينقصهم التكوين لأن المقاطعتين خاصة، والمدينة عامة ظلت لفترات طويلة مهمشة. ويمكن اعتبار السياسة الاقتصادية للدولة حالت دون تطور الصناعة على المستوى المحلي، حيث اعتمدت منذ الاستقلال على استراتيجية التركيز الصناعي بالدار البيضاء، والتركيز أيضا على القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية، واعتبرت لسنوات قطاع الصناعة قطاعا ثانويا ومكملا للقطاع الفلاحي، ظلت هذه الاستراتيجية تهيمن على اقتصاد البلاد لسنوات ورغم العناية التي حظيت بها مدينة طنجة على مستوى أعلى هرم السلطة المغربية فإن ذلك لم يلب حاجات الشغل للمدينة التي توفر يدا عاملة شابة ونشيطة إضافة إلى السوق الاستهلاكية الكبيرة.

3.6 القطاع الثالث: قطاع يكتسح السوق المحلي بشكل كبير ويعكس أهمية القطاع غير المهيكل في توزيع السلع والخدمات المختلفة

كما سبقت الإشارة، أن النشاط التجاري والخدماتي يحتل مرتبة مهمة من حيث مساهمته في اقتصاد المدينة ، فأكثر من نصف الساكنة النشيطة مرتبطة بالنشاط التجاري ، وازدهار هذا النشاط مرتبط بكثرة الأسواق المركزية والعشوائية التي تحتضنها المقاطعات الكبرى في المدينة كمقاطعة بني مكادة التي تظهر كمركز إشعاع تجاري قوي على محيطها ليشمل مجالات الأحياء المجاورة ، ورغم كثرة الأسواق –أسواق القرب – والأسواق العشوائية فإن مقاطعة بني مكادة تتوفر على الوحدات التجارية الكبرى كمرجان ، على غرار ما توفره مقاطعة طنجة المدينة من عدد هذا النوع من المتاجر الكبرى ، والتي تكون في معظمها قاعدة أساسية للنمو والإشعاع الحضري ، لكن هذه المتاجر الكبرى أصبحت اليوم منافسا قويا للمحلات التجارية المتوسطة والصغيرة والتي تعرف بتجارة القرب –أي البقال – هذا الصنف من التجارة الصغرى في الأحياء الشعبية كان السند الرئيسي للمواطنين خلال جائحة كورونا ، وذلك بتزويد المواطنين بالمواد الضرورية دون الخروج إلى مركز المدينة امتثالا للحجر الصحي الذي أقرته الدولة المغربية لتفادي انتشار أكبر لوباء COVID19 . وقد أفلس العديد من هؤلاء التجار في مختلف المقاطعات التي تتركز فيها المتاجر الكبرى.

4.6 القطاع الرابع: قطاع اقتصادي يجمع أنشطة القطاعات الاقتصادية الثلاث بطريقة عشوائية، قطاع الاسترزاق

إنه النشاط التجاري الذي أطلق عليه الباحثون وأجهزة الدولة الرسمية مفاهيم كثيرة: غير منظم، غير محمي غير مراقب، اقتصاد معيشي، اقتصاد متدني، اقتصاد غير مهيكل، مهمش، مجهري.... وغير ذلك من المفاهيم التي اعتبرناها لا تليق به وبممارسيه، إنه قطاع يتحدى ويتعب السلطة، وأصبح له وزن وضغط وتوسع نشاطه ليتجاوز الأنشطة التقليدية: المواد الغذائية، الملابس والأحذية. ليشمل اليوم تبييض الأموال، التجارة في البشر، تجارة المخدرات والهجرة السرية، إنه القطاع الذي أصبح يؤرق السياسات العمومية للدولة، ولم تجد له مخرجا باعتبار أن المنخرطين فيه ينخرطون في إطار عولمة متخفية، إنه قطاع جديد وحديث تجاوز أصحابه الأنشطة التقليدية كقطاع جديد فرض وجوده ويمكن مستقبلا أن يفتح أبوابا جديدة للعناية به والبحث فيه.

الخريطة رقم 2: مجالات الأحياء الحضرية غير المهيكلة وعلاقتها بالتجارة غير المهيكلة بطنجة

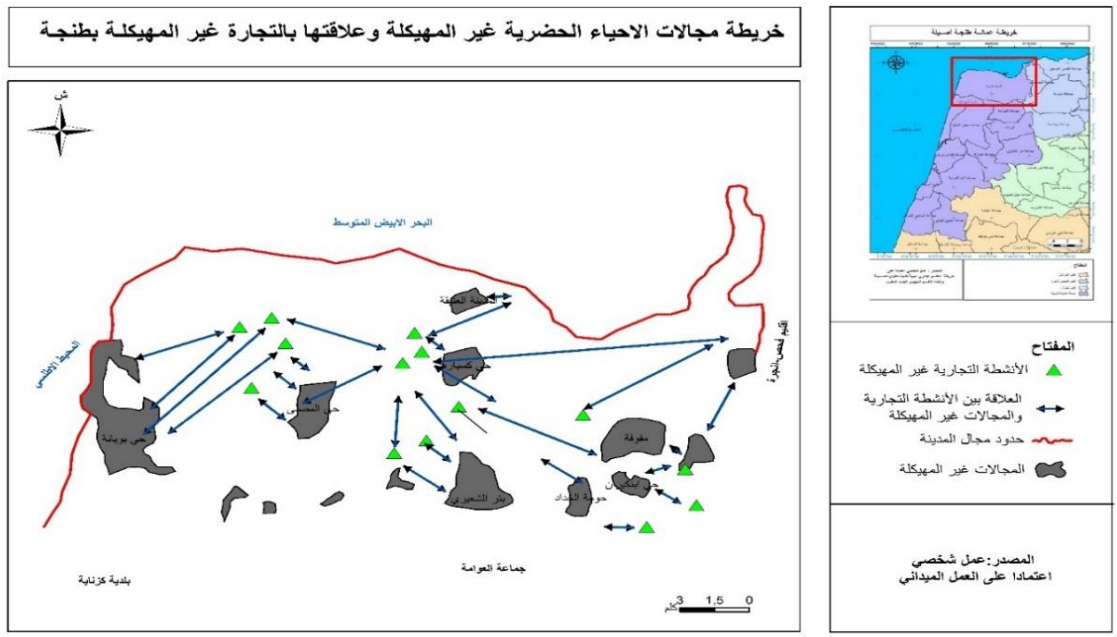

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على العمل الميداني سنة 2018.

7. الخاتمة

تساهم أنشطة القطاع غير المهيكل بمختلف أصنافها وخاصة منها التجارة غير المهيكلة بدور كبير في استيعاب عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل من الذكور والإناث في مختلف الأعمار بالأحياء الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة. حيث تبرز هيمنة نشاط تجارة الخضر والفواكه متبوعة بتجارة الملابس والأحذية والإلكترونيات، سواء في المحلات التجارية القارة أو الذين يفترشون الأرض في أحياء بني مكادة وسوق كسابرطا ومحيطه كما أن عددا من العاطلين سبق لهم وأن عملوا بمؤسسات القطاع المهيكل، ونظرا للأزمات المتكررة التي لحقت القطاع المهيكل: إفلاس 7 آلاف مؤسسة بالقطاع المهيكل سنة 2016 وتسريح عمالها لينضافوا للتجار في القطاع غير المهيكل.

لا يقتصر سوق العمل على التجارة في القطاع غير المهيكل، بل يمتد إلى أنشطة الخدمات والإنتاج غير المهيكلة التي تشغل عددا كبيرا من الشباب واحتلال الشوارع والأرصفة والأزقة وما يصاحب ذلك من شكاوى المواطنين.

يعكس سوق العمل الدور الكبير للتجارة غير المهيكلة سواء القارة منها أو الفراشة وقليل من الباعة المتجولين بالعربات، الدور الإنتاجي لهذه الأنشطة حيث تساهم بشكل كبير في تصريف كمية من السلع مصدرها المحلات التجارية الكبرى، والمعامل والمصانع المهيكلة وغالبيتها غير منظمة داخل الأحياء والأزقة، معامل الخياطة والنسيج والسلع المهربة وهي الجهة المستفيدة من التجارة في القطاع غير المهيكل.

يظهر سوق العمل، كذلك المداخيل التي يوفرها التجار في القطاع غير المهيكل والتي تلبي على الأقل الاحتياجات الضرورية والأساسية للعيش، وتساعد الأسر في تلبية حاجيات الأبناء في التمدرس مما يساعد نسبيا في التخفيف من حدة الهدر المدرسي، وقليل من هذه الأسر من تستطيع الادخار، كعملية اقتصادية تساهم في التنمية ومدى تحسين الوضع المعيشي خاصة أولئك الذين يزاولون التجارة في سلع التهريب والمتمركزة معظمها بسوق كسابرطا.

يبين سوق العمل في التجارة غير المهيكلة الدور الكبير والمهم الذي يحظى به نشاط تجارة المنتوج المحلي بأسواق هذه الأحياء، حيث اتضح الثقل الاستراتيجي لهذا الصنف من التجارة في عملية التنمية، بخلق فرص كبيرة للشغل ودخل لأسر عديدة، خاصة بالقرى المجاورة التي تتوافد على أسواق هذه الأحياء.

يعاني التجار في القطاع غير المهيكل من التهميش واللامبالاة من طرف السلطات المحلية والمجالس الانتخابية ويجدون العون والمساعدة من طرف القطاع المهيكل، لأن هذا الصنف من التجارة في القطاع يساهم في تصريف السلع والمنتوجات بشكل كبير.

بعض المقترحات:

تدعو الحاجة إلى إيلاء أنشطة القطاع غير المهيكل وخاصة منه التجارة مزيدا من الاهتمام والمبادرات لاتخاذ الخطوات الكفيلة بدمجه في القطاع المهيكل وتطويره وحماية العاملين في مختلف أصناف التجارة غير المهيكلة وغير المتجانسة من حيث الأنشطة والدوافع التي تحرك العاملين بهذه الأنشطة، لذلك ينبغي مراعاة تنوع أصناف هذا النشاط في أية مقترحات ترمي إلى دعم وتنظيم وتطوير التجارة في القطاع غير المهيكل، تجارة تتصف بالدينامية المرنة، وللمبادرة الفردية دورها الحاسم، فهي بذلك مصدر لتوفير مزيد من العمل والدخل، ولذلك يقتضي الابتعاد عند عملية تنظيم هذا النشاط من نهج أساليب الزجر والقمع ومصادرة السلع والبضائع، بل ينبغي اعتماد وسائل تعالج الأسباب الكامنة وراء توسع القطاع غير المهيكل وخاصة التجارة غير المهيكلة واحتلالها للمجالات العامة وتوفير الشروط الموضوعية والمحفزة التي تدفع بالفاعلين بالقبول طواعية بتنظيم هذا النشاط الحيوي داخل مثل هذه الأحياء المكتظة بالسكان.

إن توسيع قدرة الاقتصاد المحلي خاصة والوطني عامة على استيعاب أفواج جديدة على سوق الشغل، والتخفيف من حدة تضخم وتدهور الشكل الحضري، وخلق مدن في شكل أقطاب صغيرة Ville Satellite

كقطب جديد بمدينة أصيلة والعرائش، حيث الوعاء العقاري متوفر، والساحل على المحيط الأطلسي الشاسع والطويل، يمكن لهذه الأقطاب الصغيرة من التخفيف من حدة الكثافة الحضرية، كما ستمكن هذه الأقطاب من استيعاب العدد الكبير من المهاجرين من البوادي المجاورة، وحتى من بعض المدن الداخلية، إذا ما أنجزت بهذه الأقطاب مناطق صناعية حرة، خاصة وأنها مناطق تمر بها الطرق السيارة وتتوقف عندها القطارات المتجهة من وإلى طنجة والمدن المغربية الأخرى ، فالبنية التحتية الأساسية متوفرة، وما ينقص سوى الإرادة والعزيمة.

تمثل استراتيجية التنمية المحلية بالنسبة لنا الإطار الضروري لاحتواء الفائض من التجار في القطاع غير المهيكل–تجار الاسترزاق المنتشرين على أرصفة الشوارع وبين الأزقة والدروب والساحات العامة، ومن الواضح، أن تأثير هذه الاستراتيجية في حال تفعيلها، من غير المتوقع أن يظهر مفعولها في الأجل القريب، الأمر الذي يتطلب التدرج في إدماج التجار في الأنشطة المهيكلة، خاصة وأن نشاط التجارة غير المهيكلة يتعزز يوما بعد يوم نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تفرضها العولمة الرأسمالية والعولمة المتخفية على مثل هذه المدن المليونية والتي زادت من حدة أزمتها عولمة جائحة كوفيد 19، وتعد استراتيجيات الدولة غير المحسوبة: تجميد التوظيف، إلغاء صناديق الدعم الاجتماعي كصندوق المقاصة، سياسة التقشف، عوامل وأخرى ساهمت في تدني القدرة الشرائية للمواطنين التي تتحمل أعباء الإجراءات الحكومية الحمائية تلبية لنصائح المؤسسات الدولية كالبنك الدولي... استراتيجيات كان من بين نتائجها وجود فائض من العاطلين الذين لجأوا إلى الأسواق العشوائية والشوارع والأرصفة وداخل الأزقة بالأحياء الشعبية للعمل في تجارة الاسترزاق أو التجارة في القطاع غير المهيكل، القطاع الذي أتعب السلطة.

8. المراجع:

- الحدادي، محمد، 2019، "التجارة غير المهيكلة وأثرها على المجال العام بمدينة طنجة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مرتيل. المغرب.
- الشويكي، المصطفى، (1996)، "الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية"، سلسلة الأطروحات والرسائل، جامعة الحسن الثاني – عين الشق، الدار البيضاء، المغرب.
- المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994–2014.
- عمالة طنجة أصيلا الجماعة الحضرية لطنجة، (2012–2018): "دراسة إعداد المخطط الجماعي لتنمية الجماعة الحضرية لطنجة".

- SANTOS.M. (1984), "pour une Géographie Nouvelle",Ed.OPU et PUBLISUD, Paris.

- Agence urbaine de Tanger (mars 2011)." Etude du Schéma Directeur des Commerces et des Services de la Ville de Tanger", phase 3 -Diagnostic et état des lieux.